اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد ، فإن ذلك يسمح بادخال نحو (٧٥,٠٠٠) مهاجر يهودي ، خلال السنوات الخمس التالية ، اعتباراً من اول نيسان من السنة الحالية » . وورد في بند آخر : « ان تسمح بزيادة الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة اذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ، ولكن ليس بدون ذلك » وجاء ايضاً : « ان حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة ، وتتخذ الآن اجراءات اخرى للحيلولة دونها ، واذا افلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات ، وكان هؤلاء ممن لا يمكن ابعادهم ، ينزل عددهم من الحصص السنوية » . وفيما يتعلق بملكية الاراضي نص الكتاب الابيض على انه « لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضي من العرب الى اليهود ... من خلال منح المندوب السامي سلطات عامة حول هذا الموضوع » [٥٩] .

وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٠ ، صادقت الحكومة البريطانية على وثيقة جديدة تحمل اسم « قوانين انتقال الاراضي ١٩٤٠ » لتنظيم تطبيق القيود على انتقال ملكية الاراضي لليهود وفق روحية الكتاب الابيض ، قسمت فلسطين بموجبها الى ثلاث مناطق : المنطقة الاولى ، يسمح لليهود باستملاك الاراضي فيها وتشكل نسبة ٥٪ من مساحة فلسطين ، وتبلغ مساحتها ١,٣٤٣,٠٠٠ دونم وكان اليهود يمتلكون فيها ٦٨٨,٠٠٠ دونم . والمنطقة الثانية وتشكل نسبة ٣١٪ من فلسطين يحظر على اليهود استملاك الاراضي فيها الا باذن خاص من المندوب السامي . والمنطقة الثالثة تشكل نسبة ٦٤٪ من مساحة فلسطين . لا يحق لغير العرب الفلسطينيين استملاك الاراضي فيها ، وسمحت القوانين لليهود الذين يستملكون اراضي في المنطقة ، وهم قلة ضئيلة ، ببيع اراضيهم او تأجيرها للفلسطينيين فقط [٦٠] .

تحكمت طبيعة العلاقات القائمة بين كل من التيارين الصهيونيين وبريطانيا باشكال الردود ضد الكتاب الابيض والقانون الخاص بانتقال الاراضي ودرجة عنفها ، ويبدو ذلك واضحاً تماماً في ردود الفعل التي اعقبت صدور الوثيقتين . فقد اتسمت هذه الرّدود بتزعم التيار التصحيحي ، وعلى رأسه اتسل ، لموجة الغضب التي اخذت شكل تظاهرات صاخبة واعمال عنف ، في الوقت الذي حافظت فيه الهجناه والحركة العمالية على التظاهر بالنظام والهدوء ، والتستر على اعمال العنف التي قامت بها . بينما اتسمت ردود الفعل على الوثيقة الثانية بتزعم التيار العمالي ، بما في ذلك الهجناه ، لموجة السخط التي اخذت شكل تظاهرات صاخبة تخللتها اشتباكات مع قوات الامن ، في الوقت الذي حرصت فيه اتسل على عدم الاشتراك فيها ، مكتفية بالتنديد فقط [٦١] ، بحكم الانقلاب الذي طرأ على علاقاتها مع السلطة البريطانية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية .

اعتمدت الوكالة اليهودية ، في مجال ردها على سياسة الكتاب الابيض ، السلاح الاساسي للحركة الصهيونية المتمثل في الهجرة والاستيطان : إذ اخذت تنشط في ميدان الهجرة «غير الشرعية»، وفي استكمال المشروع الاستيطاني المعروف باسم «سور وبرج»، فأقامت ، في ذلك العام ، ١٥ مستوطنة . وكان رد سلطات الانتداب ، على ذلك ، متساهلا ولينا جداً ، احدث نوعاً من الارتباك وسط « اليشوف المنظم » : اذ لم تقم بارجاع المهاجرين « غير الشرعيين » ، واكتفت ، بالنسبة للمستوطنات الجديدة ، برفض تزويدها بالاعتدة والاسلحة ، كما كانت تفعل سابقاً ، « الى ان تتلقى رسالة اعتذار عن قيامها بدون تصريح » [٦٢] . الى